

S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن



S/24722
28 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى مجلس الأمن التقرير المرفق المقدم من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ خطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين في المستقبل لامتثال العراق للفقرة ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

.../...

291092

291092

291092

92-65597 ٢٥٣٧ (٩٣)

مرفق

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ موجهة
إلى الأمين العام من المدير العام للوكالة
الدولية للطاقة الذرية

في الفقرة ٨ من القرار ٧١٥ (١٩٩١) ، المؤرخ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، طلب مجلس الأمن إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم إلى مجلس الأمن تقارير عن تنفيذ خطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين في المستقبل لامتثال العراق للفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وتقرر تقديم تلك التقارير عندما يطلب مجلس الأمن ذلك ، وعلى أية حال كل ستة أشهر على الأقل بعد اتخاذ القرار ٧١٥ (١٩٩١) . وقد قدم إليكم أول هذه التقارير في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، ووزع على مجلس الأمن في الوثيقة S/23813 المؤرخة ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ .

وبناء على ذلك ، فإنني أرجو أن تتفضلوا بإحالة تقرير الستة أشهر الثاني المرفق عن تنفيذ الخطة كما أنني ما زلت على استعداد للمشاركة في أية مشاورات قد ترغبون ، أو يرغب المجلس ، في إجرائها .

(توقيع) هانز بليكس

ضميمة

التقرير الثاني للمدير العام للوكالة الدولية
للطاقة الذرية عن تنفيذ خطة الوكالة للرمد
والتحقق المستمرين في المستقبل لامتثال العراق
للفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)

١ - في ١١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٧١٥ (١٩٩١) ، الذي وافق فيه ، في جملة أمور ، على الخطة المقدمة في الوثيقة S/22872/Rev.1 و Corr.1 من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الرمد والتحقق المستمرين في المستقبل لامتثال العراق للفقرة ١٢ من الجزء جيم من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) ولمقتضيات الفقرتين ٣ و ٥ من القرار ٧٠٧ (١٩٩١) . وفي الفقرة ٨ من القرار ٧١٥ (١٩٩١) ، طلب مجلس الأمن إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم إلى المجلس تقارير عن تنفيذ الخطة عندما يطلب مجلس الأمن ذلك ، وعلى أية حال كل ستة أشهر على الأقل بعد اتخاذ القرار ٧١٥ (١٩٩١) . وقد عمم تقرير الستة أشهر الاول المقدم من المدير العام وذلك في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بوصفه الوثيقة S/23813 .

٢ - ويقدم المدير العام بموجب هذا تقرير الستة أشهر الثاني عن تنفيذ خطة الرمد والتحقق المستمرين في المستقبل فيما يتصل بقدرات العراق النووية .

٣ - وحسب ما أبلغ عنه في الوثيقة S/23813 ، قدمت السلطات العراقية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية معلومات أعلنت أنها المعلومات المطلوبة عملاً بالفقرة ٢٢ من الخطة . ولم يكن نطاق المعلومات المقدمة متفقاً مع الأحكام المتمثلة بالمعلومات الواجب تقديمها ، حسب الوارد في المرفق ٢ من الخطة ، من حيث أن العراقيين لم يوردوا سوى الأصناف العائدة إلى لجنة الطاقة الذرية العراقية ، وليس جميع الأصناف ذات الصلة الموجودة في العراق وفقاً لما تطلبه الفقرة ١ من المرفق ٢ ، ولم تكن المعلومات المقدمة تعبر عن الحالة كما هي عليه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . يضاف إلى ذلك أن الشكل الذي قدمت به المعلومات جعل من الصعب تقييم شمول واكتمال المعلومات .

٤ - وفي مجرى التفتيش الحادي عشر الذي قامت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية (٧ - ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢) ، وافقت السلطات العراقية على تقديم قوائم تفصيلية

منقحة ومستكملة . كذلك طلب العراقيون إيضاحاً لقائمة الاصناف التي يجب إبلاغها إلى الوكالة حسب ما هو محدد في المرفق ٣ للخطة .

٥ - وفي أثناء التفتيش الحادي عشر ، طلب إلى العراقيين أيضاً تقديم معلومات عن موردي الفولاذ المارتنزيتي ودورات الألياف الكربونية بالطرد المركزي والتكنولوجيا المتعلقة بالتخصيب . وأوحى الرد العراقي بأن هذه المعلومات يمكن تقديمها بحلول التفتيش القادم .

٦ - وفي أثناء التفتيش الثاني عشر (٢٦ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢) ، قدمت السلطات العراقية إعلاناً منقحاً عن برنامجها النووي ، ووصف العراق هذا الإعلان بأنه التقرير "التام والنهائي والكامل" الذي يطلبه قرار مجلس الأمن ٧٠٧ (١٩٩١) . وكان أول إعلان من هذا القبيل ، الذي اعتبر مسودة ، قد سلم إلى المدير العام في مجرى المناقشات التي أجراها مجلس الأمن في آذار/مارس ١٩٩٢ بشأن العراق . على أن السلطات العراقية رفضت أن تقدم المعلومات المتعلقة بموردي معدات وتكنولوجيا التخصيب كما طلب في عملية التفتيش السابقة . وهذه مسألة لا يزال فيها نظر ، ولم يمدر عن السلطات العراقية ما ينم عن أن هذه المعلومات سوف تقدم . يضاف إلى ذلك أنه ووجهت مقاومة متملبة لبعض أنشطة التفتيش .

٧ - وفيما يتعلق بالقوائم التفصيلية والمنقحة ، جرى تذكير السلطات العراقية بالتزامها بتقديم تقارير كل سنة أشهر ، حيث يحل موعد تقديم التقرير التالي في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، وزودت بإيضاحات بشأن الاصناف الواردة في المرفق ٣ للخطة .

٨ - وفي أعقاب مشاورات مع اللجنة الخاصة وإرسال إخطار إلى مجلس الأمن ، زود العراق بتنقيح للمرفق ٣ للخطة ، وفقاً لما هو متوخى في الفقرة ٤١ من الخطة . وطلبت السلطات العراقية إيضاحات إضافية نوقشت معها في أثناء التفتيشين الثالث عشر والرابع عشر اللذين قامت بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية (١٤ - ٢١ تموز/يوليه ٢١ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢) ، ومن المتوقع الآن أن يقدم العراق قوائم تفصيلية مستكملة .

٩ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، تلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية طلباً من العراق بإعفاء استيراد بعض النظائر المشعة للاستخدام في التطبيقات الطبية النووية من الجزاءات المفروضة من جانب مجلس الأمن . وقد أحيل هذا الطلب إلى الأمين

العام . وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، أبلغت الوكالة أن لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وافقت على طلب العراق ، على أن يخضع ذلك لإجراءات تتخذ بالنسبة لكل شحنة من تلك المواد ، هي على وجه التحديد كما يلي :

(أ) يجب أن تحمل الحكومة العراقية أولا على موافقة تقنية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛

(ب) يجب أن يطلب البلد المصدرا موافقة اللجنة ، على أن يرفق بطلبه نسخة من الموافقة التقنية للوكالة ؛

(ج) تسهلا من اللجنة لما تتخذه من قرارات ، دعت الوكالة إلى أن تحيل إليها نسخا من جميع ما يقدمه العراق من طلبات موافقة على استيراد نظائر مشعة ، ومن إجابة الوكالة على تلك الطلبات .

١٠ - وقد أبلغت السلطات العراقية بذلك ، وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ قدمت إلى الوكالة رسالة تتضمن المعلومات المطلوبة عملا بالفقرة ٢٥ من الخطة فيما يتعلق بقيام العراق باستيراد نظائر مشعة لأغراض التشخيص والعلاج الطبيين . وخلصت الوكالة إلى أن هذا الطلب يمثل ، من الناحية التقنية ، لمقتضيات قرار مجلس الامن ٧٠٧ (١٩٩١) ، الفقرة ٣ '٦' ، ولاحكام الخطة ، وأبلغت ذلك للجنة مجلس الامن والسلطات العراقية .

١١ - وفي ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٢ ، قدمت السلطات العراقية للوكالة الدولية للطاقة الذرية قائمة بمشاريع بحثية تنطوي على استخدام عدد من النظائر المشعة المحددة . وفي أعقاب تلقي بعض الإيضاحات والمعلومات الإضافية المطلوبة عملا بالفقرتين ٢٣ و ٢٥ من المرفق ٢ للخطة ، أبلغت الوكالة العراق بموجب رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ الموافقة التقنية للوكالة على ٤٢ مشروعا من المشاريع البالغ عددها ٤٤ . وكان من رأي الوكالة أنه يمكن ربط المشروعين المتبقين بالبحث والتطوير في مجال إعادة التجهيز وبموامفات الموقع لمحطات القوى النووية ، وهي أنشطة متنوعة بموجب القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و/أو ٧٠٧ (١٩٩١) ، ومن ثم لا يمكن أن توافق عليهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٢ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، اعتمد المؤتمر العام السادس والثلاثون للوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا (GC(XXXVI)/1043) طالب فيه ، في جملة أمور ، بأن

يمثل العراق "فورا وعلى نحو تام لجميع تعهداته بموجب اتفاق الضمانات المعقود بينه وبين الوكالة وبموجب قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، بما في ذلك مطالبته بموجب قرار مجلس الامن ٧٠٧ (١٩٩١) بأن يقدم إعلانا تاما ونهائيا وكاملا عن البرنامج العراقي النووي يشتمل على جميع المعلومات التي يطلبها قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . وطلب القرار كذلك إلى المدير العام أن "يتخذ ، في أسرع وقت ممكن ، التدابير اللازمة لتنفيذ خطة الرصد الطويلة الاجل ، وفقا لقرار مجلس الامن ٧١٥ (١٩٩١) ."

١٢ - وخلاصة القول أن التنفيذ التام لخطة الرصد والتحقق المستمرين في المستقبل لامتثال العراق للفقرة ١٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أمر لن يتسنى إلا متى امتثلت السلطات العراقية تماما لطلبات المعلومات المبينة في الوثيقة S/22872/Rev.1 و Corr.1 ، بما في ذلك المرفق ٣ المنقح ، على نحو ما هو مشار إليه في الفقرات ٤ و ٧ و ٨ من التقرير الحالي . وهناك من المؤشرات ما يورم إلى أن العراقيين يعكفون على تجميع تلك المعلومات . وريشما يتم ذلك ، فإن الوكالة بدأت بالفعل في تنفيذ ما تتضمنه الخطة من عناصر لا تتوقف على توافر معلومات إضافية من السلطات العراقية ، بما في ذلك ما يلي :

- إجراء عمليات فحص دورية للاختام التي وضعتها الوكالة على المواد والمعدات والآلات المكنية النووية وغيرها ؛
- القيام بزيارات للمواقع التي تم التعرف فيها أثناء عمليات تفتيش مابكرة على مرافق ومعدات تتصل بالبرنامج العراقي النووي ، وذلك للتأكد من عدم امتثان القيام بنشاط نووي ؛
- تحليل الصور المأخوذة على علو مرتفع ومنخفض لاية مواقع نووية معروفة في العراق لتحديد الغرض من المباني المستجدة أو لاكتشاف أية أنشطة أخرى ربما تتطلب إجراء تفتيش آخر في الموقع ؛
- بدء مشروع يرمي إلى إجراء عمليات مسح لقياس الإشعاع في المستجمعات المائية الرئيسية في العراق لإتاحة اكتشاف وجود أنشطة نووية رئيسية أو عودتها إلى الظهور .
